بتاريخ: 12-4-٢٠٢١

العدد: 33

رأي في أزمة

متابعة الأداء التصديرى لمجموعة من الصناعات التحويلية

مقدمة عامة

قام المركز المصري للدراسات الاقتصادية بتحليل تأثير جائحة كورونا على الجوانب والقطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري، واشتملت التحليلات على عدة سيناريوهات بتوقعات متباينة لأداء مختلف القطاعات وفقا للمؤشرات والظروف التي كانت سائدة وقتها. واستكمالا لهذه الجهود، يقوم المركز حاليا برصد أداء هذه القطاعات بعد تعرضها للجائحة، وذلك في ضوء البيانات الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي، والوزارات المعنية أو أي أطراف معنية أخرى. وتقوم التحليلات بتقييم البيانات المتاحة ورصد الوضع في الواقع

من خلال أربعة جوانب: أولا، تقييم البيانات المنشورة وجوانب التغيير على أرض الواقع؛ ثانيا، مدى توافقها مع التوقعات التي جاءت في دراسات المركز وغيره من المؤسسات، وأسباب ذلك؛ ثالثا، التوقعات المستقبلية؛ ورابعا، مقترحات لتحسين أداء القطاعات إن أمكن.

"Egypt would experience high risk of losing various export markets. Exporters will face tougher competition and national producers will compete with desperate exporters in a fiercer manner. On the other hand, Egypt can become a preferred supplier of importers of components in international markets as the world attempt to diversify"

United Nation

Organization for Industrial

Development (UNIDO)

"سوف تواجه مصر مخاطر عالية ناجمة من خسارة عدة أسواق تصديرية، وسوف يواجه المصدرون منافسة أكثر صعوبة، كما سيتعرض المنتجون الوطنيون لمنافسة شرسة من مصدرين على حافة اليأس. ولكن من ناحية أخرى يمكن أن تصبح مصر المورد المفضل لمستوردي المكونات في الأسواق الدولية في ظل سعى دول العالم إلى تنويع مورديها."

منظمة الأمم المتحدة للتنمية

الصناعية (اليونيدو)

المنهجية المُتبعة في التقرير

يهتم هذا التقرير بمتابعة تداعيات جائحة كوفيد ١٩ على الصادرات الصناعية على أرض الواقع، وينقسم إلى جزأين؛ حيث نقوم في الجزء الأول منه بتقييم أداء الصادرات السلعية لمصر مقارنة بالعالم والدول الأخرى، وقد تم اختيار ستة دول لتمثل كل من: الدول ذات الدخل المرتفع (ألمانيا والمملكة المتحدة البريطانية)، والدول المنافسة لمصر (تركيا وجنوب إفريقيا)، والدول المجاورة (تونس والأردن).

أما الجزء الثاني من التقرير فيركز على قطاع الصناعات التحويلية في مصر، مع تقييم أكثر تفصيلا لتأثيرالجائحة على أداء صادرات أربعة قطاعات والتي توفرت البيانات الخاصة بها، وهي: قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات، قطاع صناعة الأثاث، قطاع الصناعات الهندسية، وأخيرا، قطاع صناعات مواد البناء. وبينما يعتمد الجزء الأول من التقرير على بيانات منظمة التجارة العالمية لأغراض التقييم/ المقارنة، استعان الجزء الثاني بمصدر محلي للبيانات (بيانات المجالس التصديرية) وذلك لعدم توفر أي بيانات حول صادرات الصناعات التحويلية على المستويين الإجمالي والقطاعي من المصادر الدولية لعام ٢٠٢٠. هذا وقد تختلف تفاصيل التحليل من قطاع لآخر بحسب درجة توافر البيانات.

أولا: مقارنة الصادرات السلعية المصرية مع المتوسط العالمي وبعض الدول المختارة

كان لجائحة كوفيد ١٩ تأثير عميق على التجارة العالمية، فكما يتضح من الشكل ١ شهد النصف الأول من عام ٢٠٢٠ تراجعا في الصادرات السلعية العالمية؛ وذلك بعد أداء مستقر خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩. وكانت لبداية الأزمة في الصين خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٩ تأثير طفيف على الصادرات السلعية العالمية والتي انخفضت بنسبة بلغت ٢٪ فقط مقارنة بذات

[١] رغم عدم توافر البيانات الخاصة بالصادرات الصناعية لعام ٢٠٢٠ على موقع منظمة التجارة العالمية، إلا إنه نظرا لأن الصادرات الصناعية تشكل حوالي ٦٧% من إجمالي الصادرات السلعية في عام ٢٠١٩، فإنه يمكن اعتبار الصادرات السلعية وكيل جيد عن الصادرات الصناعية

الربع من عام ٢٠١٨. إلا إنه مع انتشار الأزمة حول العالم بأجمعه، تفاقم تأثيرها على الصادرات السلعية العالمية والتي بدأت في التراجع بداية من الربع الأول من عام ٢٠٢٠، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال الربع الثاني بمعدل تراجع يقدر بحوالي ٢١٪ مقارنة بذات الربع من عام ٢٠١٩. وبالرغم من ظهور بعض علامات التعافي خلال الربع الثالث، إلا أنها لم تبلغ بعد مستواها المتحقق في عام ٢٠١٩

الشكل ١: الصادرات السلعية العالمية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠٢٠) – بيانات ربع سنوية

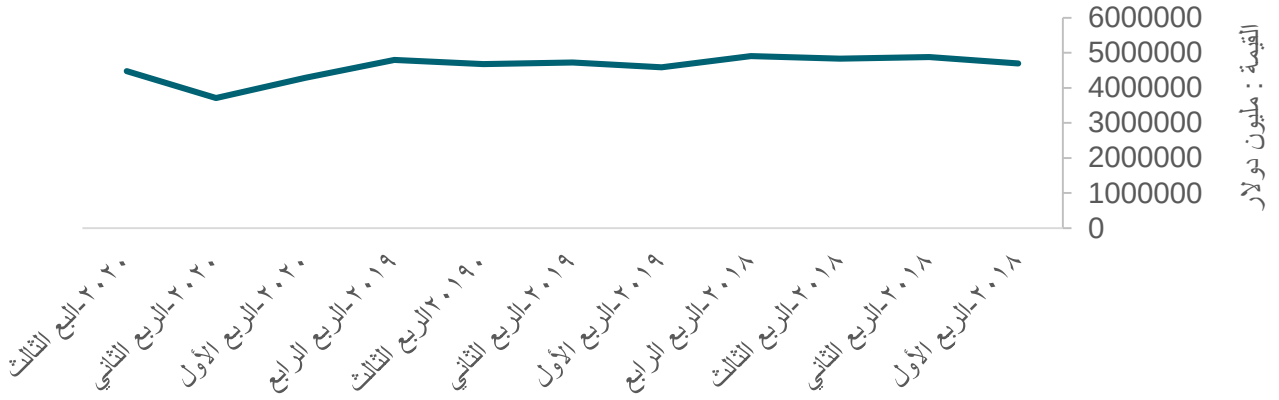

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، مارس ٢٠٢١.

وبتحليل تأثير الجائحة على الصادرات السلعية للدول السبعة (متضمنه مصر) محل التحليل والتي تمثل كلا من الدول المتقدمة والدول النامية، يتبين أنه على الرغم من التراجع الحاد في الصادرات السلعية لكافة الدول خلال النصف الأول من ٢٠٢٠، وخاصة في الربع الثاني، إلا أن التأثير المبدئي للأزمة خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٠ يختلف من دولة إلى أخرى، وكذلك معدل التعافي خلال الربع الثالث، وذلك وفقا لمدى قوة كل دولة ودرجة اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويوضح الجدول ١ معدل النمو الربع سنوي[٢]في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الربع في عام ٢٠١٩ لتلك الدول

[٢] معدل النمو قد يكون موجباً أو سالباً.

الجدول ١: معدل النمو الربع سنوي في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الربع في عام ٢٠١٩ لعدد من الاقتصادات المختارة

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	معدل التعافي (الربع الثالث- الربع الثاني)
العالم	-٦,٥٪	-٢١,٤٪	-٤,٤٪	١٧٪
المملكة المتحدة	-١٠,٣٪	-٢٦٪	-١٢,٧٪	١٣,٣٪
ألمانيا	-٦,١٪	-٢٥,٣٪	-٣,٦٪	٢١,٧٪
مصر	-٠,٢٪	-٢٥,٧٪	-٩٪	١٦,٦٪
الأردن	٢,٨٪	-١٦,٥٪	-٤,٥٪	١٢٪
تونس	-٥,١٪	-٢٨,١٪	-٤,٣٪	٢٣,٨٪
جنوب إفريقيا	٢,٨٪	-٣٢,٣٪	-٢,٤٪	٢٩,٩٪
تركيا	-٤,٣٪	-٢٦,٢٪	-٢,٤٪	٢٣,٧٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية استنادا إلى قاعدة بيانات منظمة التجارة العالمية، مارس ٢٠٢١.

وبتحليل البيانات الواردة في الجدول يتضح ما يلي:

أ- على المستوى الدولي

١-كان التأثير المبدئي للأزمة على الدول المتقدمة أكبر منه في الدول النامية، وهو ما يعكسه حجم التراجع في معدل نمو الصادرات السلعية خلال الربع الأول من ٢٠٢٠ مقارنة بذات الربع في ٢٠١٩. وقد يرجع ذلك جزئياً إلى ظهور الأزمة أولاً في الدول الأوروبية بعد الصين ثم انتقل بعدها إلى باقي دول العالم.

٢-جاء معدل التعافي في الدول النامية أعلى كثيرا من نظيره في الدول المتقدمة وبشكل يفوق المتوسط العالمي.

٣-الاستثناء الوحيد هو مصر والأردن، واللتان جاء معدل التعافي فيهما أبطأ من المتوسط العالمي ومن الدول النامية الأخرى.

ب-على مستوى الاقتصاد المصري

١-تجاوز التأثير السلبي للجائحة على أداء الصادرات السلعية المصرية المتوسط العالمي، حيث تراجعت الصادرات السلعية بصورة أكثر حدة خلال الربع الثاني، كما جاء معدل التعافي أبطأ من العالم.

٢-الدول المنافسة كجنوب إفريقيا وتركيا، بالإضافة إلى تونس شهدت معدل تعافي أعلى من مصر خلال الربع الثالث. أما بالنسبة للأردن، فبالرغم من أن معدل التعافي لديها كان أقل من مصر، إلا أنها أظهرت مرونة أكبر في مواجهة الأزمة، حيث استطاعت تحقيق معدل نمو إيجابي في الصادرات خلال الربع الأول من العام، كما أنها شهدت أدنى نسبة تراجع في معدل نمو الصادرات السلعية خلال الربع الثاني.

ثانيا: تحليل مفصل للصادرات الصناعية المصرية خلال الموجة الأولى من الجائحة

٢-١ الصورة القطاعية الكلية

بتحليل الأداء التصديري لعينة من القطاعات الصناعية خلال عام ٢٠٢٠، نجد أنه باستثناء صناعات مواد البناء، تراجعت صادرات الثلاثة قطاعات الصناعية الأخرى ولكن بنسب متفاوتة، وجاء التراجع الأكبر في كل من قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات، وقطاع الأثاث على النحو الموضح في الجدول ٢.

الجدول ٢: معدل النمو السنوي لصادرات عينة من القطاعات الصناعية خلال الموجة الأولى من الجائحة

	معدل النمو السنوى
الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات	-١٢٪
الصناعات الهندسية	-٥٪
الأثاث	-١٠٪
مواد البناء*	٢٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بناء على بيانات المجلس التصديري.
*لا تشمل صادرات الحلي والأحجار الكريمة.

وبالنظر إلى معدلات النمو الربع سنوية للأربعة قطاعات في عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الربع في عام ٢٠١٩ علي النحو الموضح في الجدول ٣، نلاحظ ظهور نفس النمط التصديري في كافة القطاعات، حيث شهدت جميعها بدء تراجع الصادرات خلال الربع الأول، ليتفاقم هذا التراجع في الربع الثاني من العام، ثم يظهر ما قد يبدو ظاهريا أنه علامات للتعافي خلال الربعين الثالث والرابع.

وبصفة عامة يجب توخي الحذر عند تفسير زيادة الصادرات خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ واعتبارها بمثابة الرجوع إلى الوضع الطبيعي للأداء التصديري لتلك القطاعات؛ حيث إن زيادة صادرات تلك القطاعات قد تعكس من الناحية الواقعية تأثير عاملين:

العامل الأول: هو وجود مخزون متراكم خلال فترة الحظر وتوقف التصدير، ومن ثم من الطبيعي أن يتم تصدير هذا المخزون بعد فتح الأسواق وعودة حركة التجارة العالمية.

العامل الثاني: ظهور الموجة الثانية من الوباء في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بدءا من سبتمبر، ولجوء بعض منها إلى فرض إجراءات للحظر الداخلي في مواجهة الوباء، وهو ما قد يترتب عليه زيادة وارداتها لسد احتياجاتها.

وكما يتبين من الجدول ٣، اتسم مدى تأثير الجائحة على القطاعات الصناعية وسرعة تعافيها بالتباين. ولتفسير هذا التباين، أجرينا تحليلا أكثر تفصيلا لأداء الصادرات لكل قطاع.

الجدول ٣: معدلات النمو الربع سنوية في صادرات القطاعات الصناعية المختلفة (بمقارنة ذات الفترة في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩)**

	الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات	الصناعات الهندسية	الأثاث	مواد البناء*
الربع الأول	-٤%	٣%	-٢٣%	-١١%
الربع الثاني	-٣٧%	-٣٩%	-٤٦%	-٢٣%
الربع الثالث	-٨%	١%	٢٠%	٥%
الربع الرابع	-١%	١٦%	١٥%	٤٠%

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بناء على بيانات المجلس التصديري.
*لا تشمل صادرات الحلي والأحجار الكريمة.
**أية اختلافات في معدلات النمو عما هو صادر عن المجالس التصديرية راجع بالأساس للعمليات التقريبية في الحسابات.

٢-٢ : الصورة القطاعية التفصيلية

أ- قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات

كما أسلفنا، انخفضت صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات بنسبة ١٢% خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. ولكن لم تتأثر كافة الصناعات المشتمل عليها هذا القطاع بنفس الدرجة جراء الجائحة، على النحو الموضح في الجدول ٤، وسوف نقوم فيما يلي بإلقاء المزيد من الضوء على الأداء التصديري لكل صناعة على حده.

الجدول ٤: معدلات النمو في صادرات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات ومساهمة كل منها في إجمالي نمو صادرات القطاع

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو صادرات قطاع الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات
الملابس الجاهزة	-١٥٪	٦٨٪
المفروشات المنزلية	-٤٪	٥٪
المنسوجات	-١٢٪	٢٧٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، بناء على بيانات المجلس التصديري.
*تم حساب مساهمة القطاع في النمو باستخدام نسبة الصادرات خلال عام ٢٠١٩ كأوزان ترجيحية.

أولا: صناعتا الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية

تعد صناعة الملابس الجاهزة الأشد تضررا من جراء الأزمة حيث انخفضت صادراتها بنسبة ١٥٪، وتعتبر هذه الصناعة أكبر مساهم في معدل النمو الكلي السالب الذي سجله القطاع ككل بنسبة ٦٨٪ على النحو الموضح في الجدول ٤ عاليه.

وبمقارنة التقلبات الشهرية لصادرات الملابس الجاهزة في العامين، كما هو موضح في الشكل ٢، نجد أن تأثير الجائحة عليها قد بدأ في الظهور في مارس، لتظهر أكبر فجوة بين العامين خلال شهري إبريل ومايو. وبداية من شهر يونيو، بدأت صادرات الملابس الجاهزة تتقارب تدريجياً من المستويات المتحققة في عام ٢٠١٩ لتتجاوزها بنحو طفيف في شهر ديسمبر. ويجب

أن نشير هنا إلى أنه بالإضافة إلى الملاحظة السابق ذكرها بشأن توخي الحذر في تفسير الأداء التصديري للصناعة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠ بأنه عودة إلى الوضع الطبيعي، نجد أن صادرات الملابس الجاهزة تتسم بقدر كبير من الموسمية، وقد يكون انعكاس تأثير الموجة الثانية للوباء في الولايات المتحدة وأوروبا على الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة أكثر منها في أية صناعة أخرى لارتباطها بموسم الشتاء، لا سيما أنهما يستحوذان معا على ٨٦٪ من إجمالي الصادرات المصرية عام ٢٠١٩.

الشكل ٢: التقلبات الشهرية في صادرات الملابس الجاهزة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

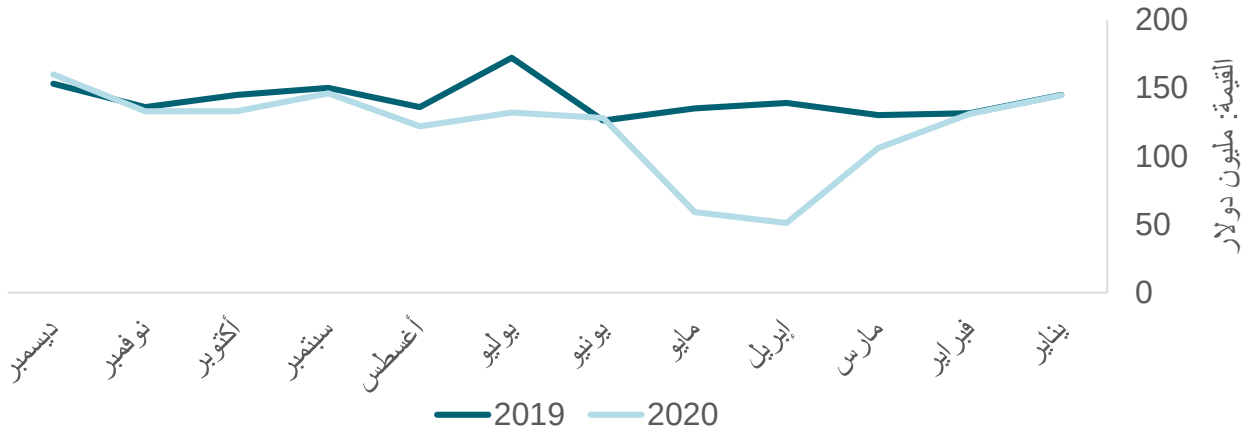

المصدر: المجلس التصديري لقطاع الملابس الجاهزة.

وبإجراء مزيد من التحليل لصادرات الملابس الجاهزة، نجد أن كلا من الملابس الجاهزة المصنرة وغير المصنرة قد سجل نموا سالبا بسبب الجائحة، ولكن الصادرات المصنرة شهدت تراجعا أكبر مقارنة بالأخرى غير المصنرة (-٢٧% و-١١% على التوالي). وبالرغم من ذلك نجد أن الملابس غير المصنرة قد ساهمت بقدر أكبر في انخفاض الصادرات من الملابس الجاهزة بنسبة (٤٣٪) وذلك نظراً لأنها تشكل الغالبية العظمي من الصادرات المصرية بنسبة تصل إلى ٦٤% عام ٢٠١٩.

هذا ولم يقتصر تأثير الجائحة على قطاع الملابس الجاهزة على حجم الصادرات فقط، ولكنه امتد أيضا إلى نمط الطلب على منتجات معينة من الملابس الجاهزة؛ فبالبحث في هيكل تصدير الملابس الجاهزة بحسب المنتج خلال الفترة (يناير- نوفمبر ٢٠٢٠) على النحو الموضح في الشكل ٣، يُلاحظ ما يلي:

1- انخفاض صادرات الغالبية العظمي من المنتجات المصنرة فيما عدا البنطلونات، والبدل والأطقم، والجاكيتات البليزرات والبلوفرات.
2- انخفاض الصادرات من بعض الملابس الرسمية (غير المصنرة)، وتحديداً البنطلونات، البدل والأطقم، والجاكيتات والبليزرات والتي تشكل في مجموعها ٦٦٪ من الصادرات المصرية غير المصنرة عام ٢٠١٩، وذلك في مقابل ارتفاع الصادرات من القمصان والبلوزات والفساتين والتنانير والتي تشكل ١٠٪ من الصادرات المصرية غير المصنرة في نفس العام.
3- انخفاض الملابس الرياضية في كلتي الفئتين (المصنرة وغير المصنرة) والتي تشكل ٢٠% من الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة عام ٢٠١٩.

ويشير هذا النمط إلى نقلة نوعية في الصناعة ككل بسبب عادات العمل الجديدة كالعمل من المنزل وعقد الاجتماعات عبر الإنترنت (باستخدام تطبيقات زووم وغيره)، وهو ما يعني تغير طويل الأجل في الصناعة مدعوما بتغير نمط الشراء؛ حيث ارتفع الشراء عبر الإنترنت؛ ومن المؤشرات الدالة على ذلك تفوق موقع أمازون للبيع بالتجزئة للملابس الجاهزة عبر الإنترنت في الولايات المتحدة على سلسلة ولمارت. أما فيما يخص الملابس الرياضية، فقد يعكس ذلك تراجع الأنشطة الرياضية بصفة عامة خاصة في أوروبا والولايات المتحدة والتي تتم عادة داخل صالات مغلقة.

الشكل ٣: معدل النمو في صادرات الملابس الجاهزة (المصنرة وغير المصنرة) خلال الفترة (يناير-نوفمبر ٢٠٢٠) مقارنة بنفس الفترة عام ٢٠١٩

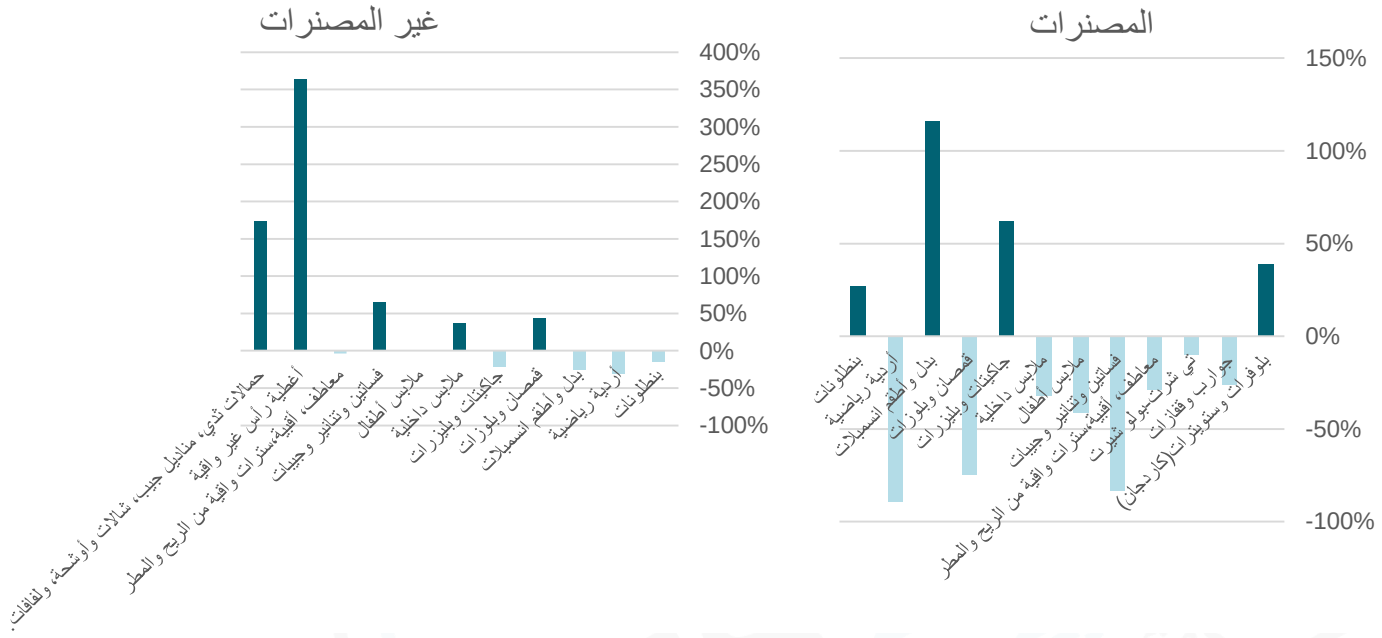

المصدر: بيانات المجلس التصديري للملابس الجاهزة.

بالنسبة لتأثير الجائحة على التوجه الجغرافي لصادرات الملابس الجاهزة، فنلاحظ عدم تغير الشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر، ولم ينتج عن الجائحة بوجه عام أي تغيير في التوجه الجغرافي للصادرات، مع استمرار الولايات المتحدة في تلقي الجزء الأكبر من الصادرات المصرية (٥٧٪). وبالتالي، على الرغم من انخفاض الصادرات إلى الدول الإفريقية بشكل كبير (-٤٣٪)، إذا أخذنا في الاعتبار حصة كل دولة من الملابس الجاهزة المصرية نجد أن الولايات المتحدة تمثل أكبر مساهم في معدل النمو السلبي لصادرات الملابس الجاهزة، تليها أوروبا على النحو الموضح في الجدول ٥. ومن الجدير بالملاحظة هنا هو زيادة الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة إلى الدول العربية، وهو ما يثير تساؤل حول ارتباط ذلك بانخفاض واردات الدول العربية من المناطق الأخرى نتيجة الوباء، واستبدالها بالمنتجات المصرية.

الجدول ٥: معدل نمو الصادرات من الملابس الجاهزة إلي مختلف المناطق الجغرافية خلال الفترة (يناير -نوفمبر ٢٠٢٠) مقارنه بنفس الفترة عام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات الملابس الجاهزة
الولايات المتحدة الامريكية	-١٧٪	٥٥٪
أوروبا	-٢٢٪	٤٠٪
الدول العربية	١٤٪	-٤٪
الدول الافريقية	-٤٣٪	٠٪
باقي دول العالم	١٧٪	٩٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري للملابس الجاهزة.
*تم حساب المساهمة في النمو باستخدام نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

وعلى النقيض من صناعة الملابس الجاهزة، يعد قطاع المفروشات المنزلية الأقل تضرراً من الأزمة، حيث انخفضت صادراته بنحو ٤٪ فقط، على النحو الموضح في الجدول (٤) عاليه. ويلاحظ هنا التركز الكبير في هيكل صادرات هذه الصناعة، حيث يشكل السجاد (المميكن واليدوي) ما يقترب من ٦٢٪ من إجمالي صادرات المفروشات المنزلية عام ٢٠١٩، وقد حقق هذا المنتج وحده معدل نمو ٧٦٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، وبالتالي فإن الزيادة في صادرات السجاد قد أثرت كثيراً على الأداء التصديري للصناعة ككل.

وبالنظر إلى معدلات النمو الربع سنوية والموضحة في الجدول (٦)، تعد صناعة المفروشات المنزلية هي الصناعة الوحيدة التى استطاعت تحقيق معدلات نمو إيجابية إبتداء من الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الربع في عام ٢٠١٩. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة منتجات هذه الصناعة والتي لا يرتبط الطلب عليها بمواسم ولا تشهد تغيرات سنوية في الموضة، وقد يرتفع الطلب عليها من المستوردين بغرض التخزين خوفاً من فرض إغلاق آخر.

الجدول ٦: معدلات النمو الربع سنوية لصناعات الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية والمنسوجات

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الملابس الجاهزة	-٦٪	-٤١٪	-١٣٪	-٢٪
المفروشات المنزلية	-٥٪	-٣١٪	٧٪	١٤٪
المنسوجات	-١٪	-٣٤٪	-٥٪	-٧٪
الإجمالي	-٤٪	-٣٧٪	-٨٪	-١٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجالس التصديرية المعنية

ثانيا: صناعة المنسوجات

تعد صناعة المنسوجات صناعة وسيطة في سلاسل قيمة كل من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية. ومن ثم فإن تأثرها بالأزمة هو تأثير مشتق مما حدث في الطلب العالمي على كل من الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية وغيرها من المنتجات النهائية المستخدمة للمنسوجات بكافة أنواعها. ولذا يُلاحظ أن صادرات هذه الصناعة قد انخفضت بمعدل أقل من الملابس الجاهزة ولكن أعلى من المفروشات المنزلية (الجدول ٤عاليه).

وبدراسة التقلبات الشهرية التي شهدتها صادرات المنسوجات (الشكل ٤)، نلاحظ أنها تراجعت بداية من مارس، لتتعاظم الفجوة بين العامين خلال شهري إبريل ومايو، وبالرغم من تحسن الأداء التصديري إبتداء من شهر يونيو ٢٠٢٠ بشكل تدريجي، إلا إنها جاءت بصفة عامة أقل من مستوياتها المتحققة في عام ٢٠١٩، وذلك بإستثناء شهري أغسطس وسبتمبر ونوفمبر.

الشكل ٤: التقلبات الشهرية في صادرات قطاع المنسوجات خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

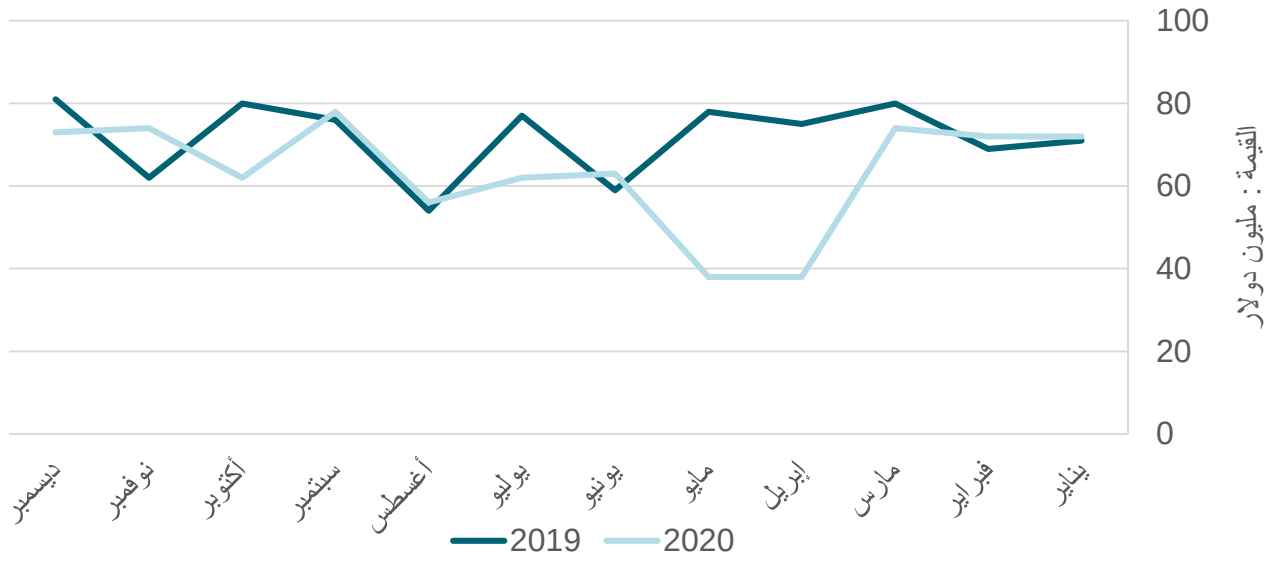

المصدر: المجلس التصديري للمنسوجات والمفروشات المنزلية .

ويلاحظ اختلاف تأثير الجائحة على صادرات المنتجات المختلفة، حيث استطاعت بعض المنتجات تحقيق معدلات نمو إيجابية وفي مقدمتها المنسوجات التقنية بمعدل نمو ٧٦%، وهو ما قد يرتبط بزيادة الطلب على المستلزمات الطبية والتي تستخدم هذه النوعية من المنسوجات. في مقابل ذلك يُلاحظ انخفاض الصادرات من الأقمشة المنسوجة من القطن وخيوط وغزول القطن وهي الأكثر ارتباطا بصناعة الملابس الجاهزة والمفروشات المنزلية مثل بياضات الأسرة والموائد.

الشكل ٥: معدل النمو في صادرات منتجات المنسوجات خلال ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

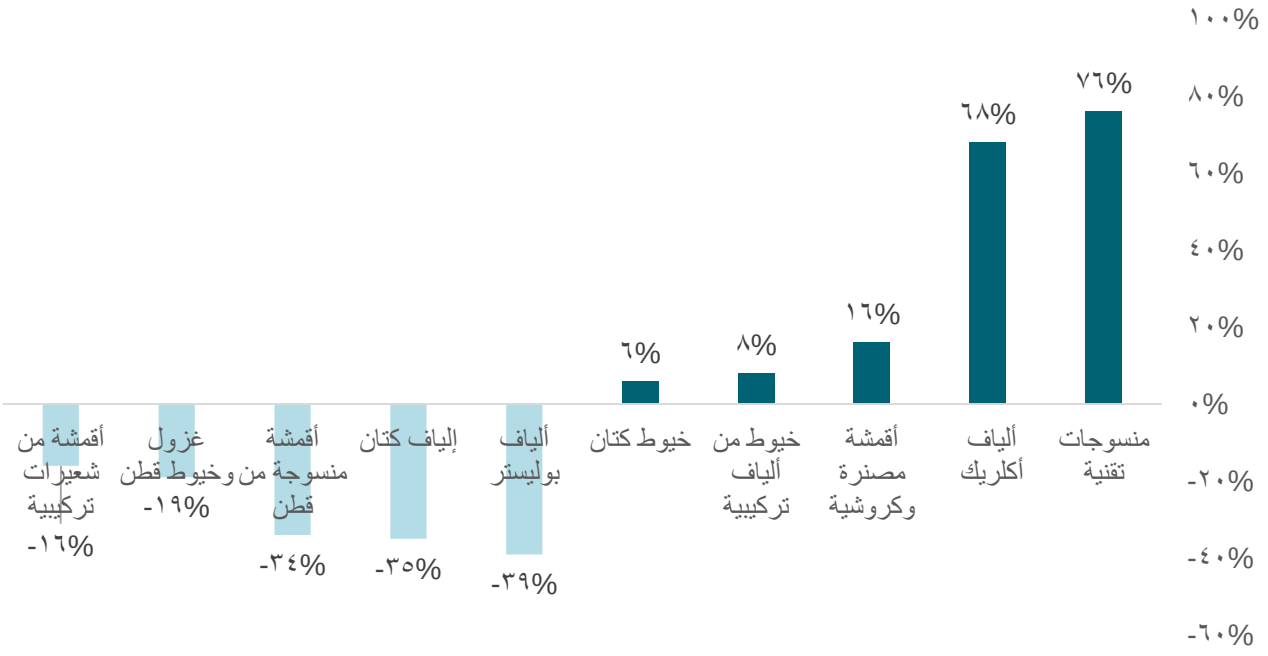

المصدر: المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والمفروشات المنزلية.

أما فيما يخص معدل نمو الصادرات إلى المناطق الجغرافية المختلفة والموضح في الجدول ٧ فمن المُلاحظ انخفاض الصادرات المصرية من المنسوجات إلى كافة المناطق الجغرافية وذلك باستثناء كل من إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد ترتب على ذلك انخفاض نصيب أوروبا من إجمالي صادرات المنسوجات من ٢٦٪ عام ٢٠١٩ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٢٠، وذلك لصالح زيادة نصيب الولايات المتحدة الأمريكية والتي زادت الصادرات إليها من ١٪ إلى ٢٪ في نفس العامين. ولكن بصفة عامة استمرت كل من أوروبا والدول العربية في الاحتفاظ بأكثر من ٥٠٪ من إجمالي صادرات المنسوجات، ولذا كان كلتا المنطقتين الأعلى مساهمة في معدل النمو السلبي لصادرات صناعة المنسوجات.

الجدول ٧: معدل نمو الصادرات من المنسوجات إلي المناطق الجغرافية المختلفة عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات صناعة المنسوجات
أوروبا	-١٦٪	٣٤,٣٪
الدول العربية	-١٣٪	٢٩,٥٪
إفريقيا	٣٪	-١٪
الولايات المتحدة	٢٠٠٪	-١١,٤٪
باقي العالم	-١٤٪	٤٨,٦٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري للغزل والمنسوجات والمفروشات المنزلية.

*تم حساب المساهمة في النمو باستخدام نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

٢- قطاع الأثاث

يعتبر قطاع الأثاث أحد القطاعات التي تأثرت بشدة جراء الجائحة؛ حيث تراجعت صادرات هذا القطاع بنسبة ١٠٪ خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩. وبإلقاء نظرة على التقلبات الشهرية لصادرات الأثاث خلال العامين كما يتضح من الشكل ٦، نلاحظ هنا التأثر الفوري لصادرات الأثاث بالأزمة، حيث انخفضت صادرات الأثاث بشدة منذ شهر يناير وحتى شهر مايو ليصل معدل انخفاضها إلى حوالي ٢٣٪ و٤٦٪ خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ على التوالي مقارنة بنفس الفترة عام ٢٠١٩، وهو يعد أعلى معدل انخفاض خلال هذين الربعين مقارنة بباقي القطاعات محل الدراسة (الجدول ٢ عاليه)، وبالرغم من تجاوز صادرات الأثاث ابتداء من شهر يونيو حتى نوفمبر ٢٠٢٠ مستوياتها المتحققة في نفس الأشهر من عام ٢٠١٩، إلا أنه وفقاً للمجلس التصديري يرجع ذلك بالأساس إلى تصدير المخزون المتراكم خلال فترة الإغلاق الكامل، وسرعان ما عادت الصادرات للانخفاض في شهر ديسمبر لتصل إلى مستوى متقارب مع المتحقق في نفس الشهر عام ٢٠١٩.

الشكل ٦: التقلبات الشهرية في صادرات قطاع الأثاث خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

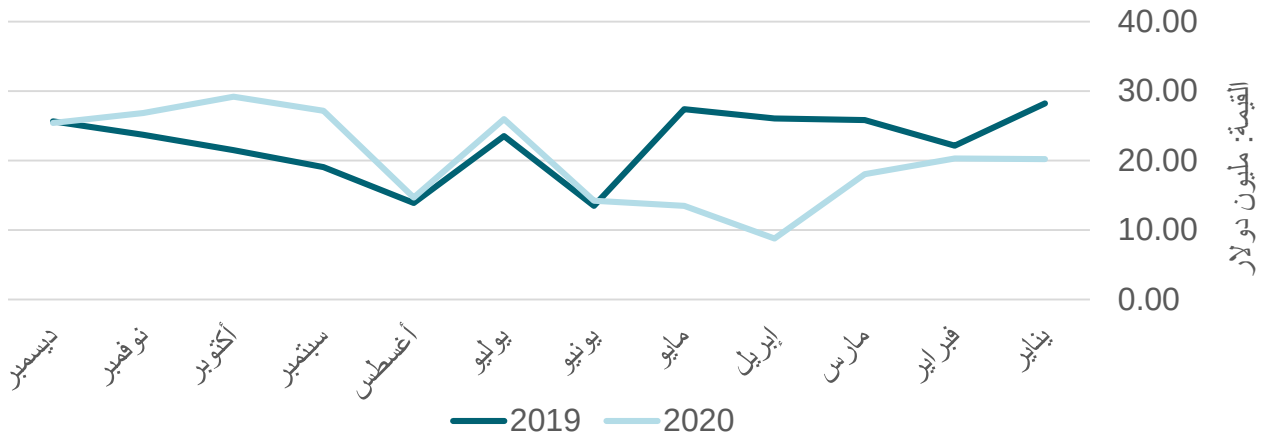

المصدر: المجلس التصديري للأثاث.

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حالة قطاع الأثاث، أدت الجائحة إلى تفاقم الاتجاه النزولي القائم بالفعل في صادرات القطاع منذ عام ٢٠١٧، كما هو مبين في الشكل ٧. ووفقاً للمجلس التصديري للأثاث يعود الانخفاض في الصادرات المصرية من الأثاث بالأساس إلى ضعف منظومة رد أعباء الصادرات[٣] شاملة منظومة المعارض، وهو ما ترتب عليه ضعف مشاركة المصدرين في المعارض وعدم قدرتهم على المنافسة ولا سيما في ظل المساندة التصديرية القوية للدول المنافسة. وإزاء تلك المعوقات التي تعتري التصدير لجأ العديد من المنتجين إلى البيع في السوق المحلي بدلاً عن التصدير.

الشكل ٧: تطور صادرات قطاع الأثاث خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠٢٠)

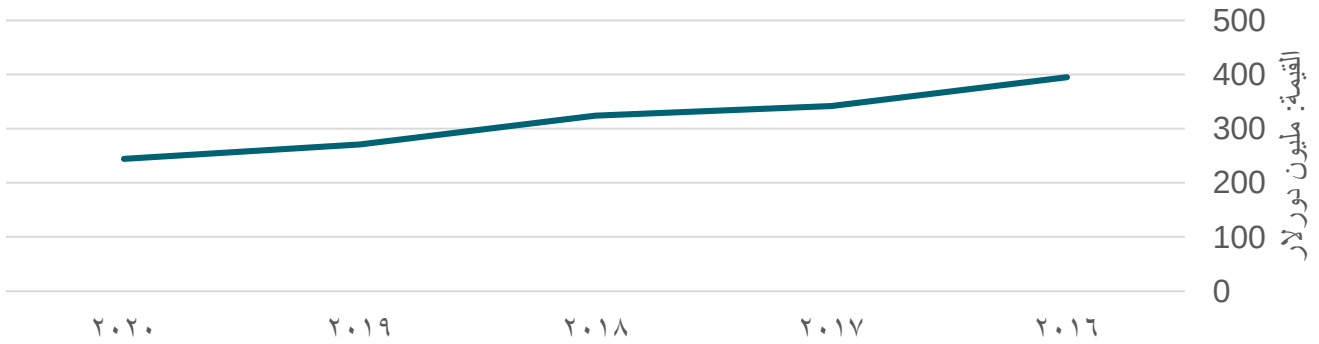

المصدر: المجلس التصديري للأثاث.

[٣] يمكن الرجوع إلي رأي في أزمة، العدد رقم (٢٦)، حول أوجه القصور في منظومة رد أعباء الصادرات.

أما فيما يخص تأثير الجائحة على نمط الطلب على منتجات بعينها، فمن المُلاحظ عدم وجود تغيير في هيكل الصادرات وفقاً للمُنتج، حيث ظلت الصادرات من الأثاث تحتل نصيب الأسد في إجمالي صادرات القطاع بنصيب يصل إلى ٨٧٪ من إجمالي صادرات القطاع عام ٢٠٢٠.

وبالتالي فإنه بالرغم من أن الصادرات من بند "المنتجات الخشبية وأخرى" قد شهدت معدل انخفاض أعلي من المتحقق في الاثاث على النحو الموضح في الجدول (٨)، إلا أن انخفاض الصادرات من الأثاث قد أسهم بحوالي ٧٦٪ من إجمالي الانخفاض في صادرات هذا القطاع.

الجدول ٨: معدل النمو في صادرات قطاع الأثاث في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات قطاع الأثاث
الأثاث	-٩٪	٧٦٪
منتجات خشبية وأخرى	-١٧٪	٢٠٪
أخشاب	-٢٠٪	٤٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري للأثاث.

*تم حساب المساهمة في النمو باستخدام نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

وبالتدقيق في هيكل الصادرات المصرية من الأثاث، يُلاحظ وجود بعض المنتجات التي شهدت معدلات نمو إيجابية عام ٢٠٢، حيث زادت الصادرات المصرية من الأثاث المعدني بنسبة ٢١٪ ليرتفع نصيبه إلى ١١٪ من إجمالي صادرات الأثاث عام ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٨٪ عام ٢٠١٩، وهو ما قد يعكس التغير في أنماط الطلب العالمي تجاه هذه النوعية من الأثاث. وهو اتجاه بالرغم من عدم ارتباطه بجائحة كورونا، إلا إنه يجب الالتفات إليه.

أما فيما يخص التوجه الجغرافي للصادرات المصرية من هذا القطاع، يتبين أن أزمة كورونا لم يترتب عليها تغيير التوجه الجغرافي للصادرات، حيث لا تزال الدول العربية تتصدر المشهد بنصيب يقدر بحوالي ٨١٪ عام ٢٠٢٠، يليها الدول الأوروبية بنصيب يصل إلى ٨٪. وقد ترتب على هذا التركز في التوزيع الجغرافي أن تأثرت الصادرات من الأثاث كثيراً بالانخفاض في الطلب من مجموعة الدول العربية والتي أسهمت وحدها بحوالي٧٨٪ من إجمالي الانخفاض

في صادرات هذا القطاع على النحو الموضح في الجدول ٩. ويُلاحظ هنا زيادة صادرات الأثاث إلى الدول الإفريقية بنسبة ١٣٪ بالرغم من انخفاضها إلى المناطق الجغرافية الأخرى، وهو ما يمكن تفسيره بزيادة الصادرات إلى النيجر والتي ارتفعت بشكل كبير.

الجدول ٩: معدل النمو في صادرات الأثاث إلى مختلف المناطق الجغرافية خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات قطاع الأثاث
الدول العربية	-١٠٪	٧٨٪
الدول الأوروبية	-١٧٪	١٥٪
دول الأميركتين	٠٪	٠٪
الدول الإفريقية	١٣٪	-٤٪
باقي دول العالم	-٢٧٪	١١٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري للأثاث.

٣- قطاع الصناعات الهندسية

يشير التحليل المفصل للأداء التصديري لقطاع الصناعات الهندسية خلال عام ٢٠٢٠ إلى مرونة القطاع النسبية في مواجهة الأزمة مقارنة بالقطاعين الآخرين؛ حيث تراجعت صادرات الصناعات الهندسية بنسبة ٥٪ ، عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، ولم تشهد الصناعة معدل نمو سالب سوى خلال الربع الثاني فقط.

وبمقارنة التقلبات الشهرية لصادرات الصناعات الهندسية في كلا العامين، كما هو موضح في الشكل ٨، نجد أن صادرات الصناعات الهندسية خلال شهري يناير وفبراير ٢٠٢٠ تجاوزت مستوياتها المتحققة في نفس الشهرين من عام ٢٠١٩، ولم يبدأ تأثير الجائحة في الظهور إلا في شهر مارس، لتظهر أكبر فجوة بين العامين خلال شهري إبريل ومايو. وبداية من شهر يونيو، بدأت صادرات الصناعات الهندسية تقترب تدريجياً من المستويات المتحققة في عام ٢٠١٩ لتتجاوزها ابتداء من شهر أغسطس وحتى نهاية العام. ويلاحظ هنا أن الصناعات الهندسية لا

تختلف كثيرا عن القطاعات الأخرى التي لا تتأثر صادراتها بالموسمية، ويجب توخي الحذر عند تفسير الزيادة في الصادرات على أنها عودة للأوضاع الطبيعية.

الشكل ٨: التقلبات الشهرية في صادرات الصناعات الهندسية خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

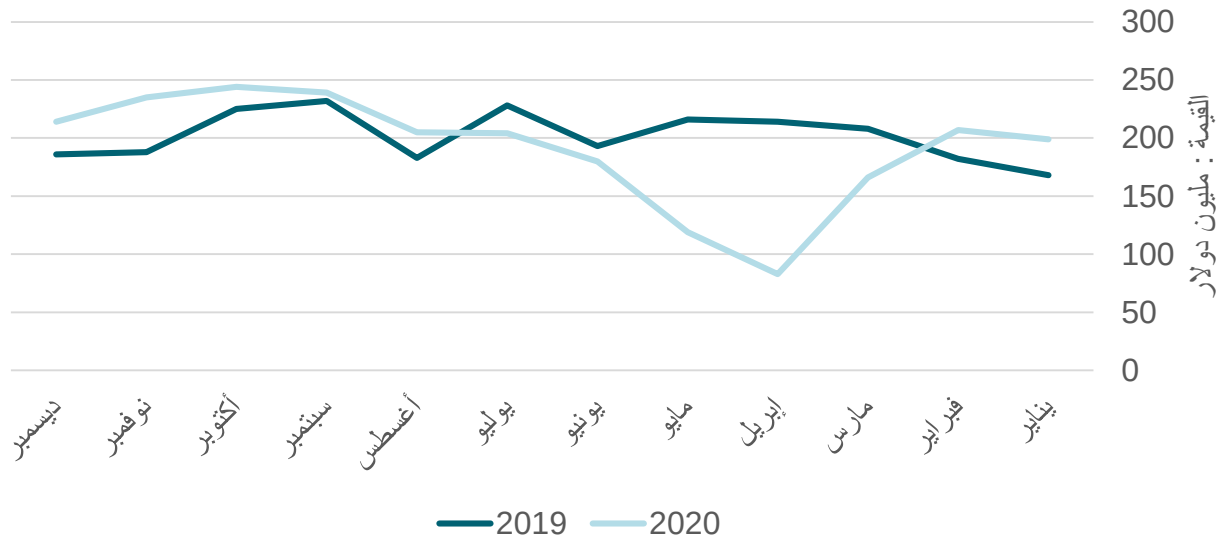

المصدر: بيانات المجلس التصديري للصناعات الهندسية.

وهو ما يؤكده ما أشار إليه المجلس التصديري للصناعات الهندسية من أن هذه الزيادة في صادرات القطاع خلال الربعين الثالث والرابع ترجع إلى عاملين؛ يرتبط الأول منهما بارتفاع الطلب نتيجة الخوف من فرض إغلاق آخر، أما العامل الثاني فهو لجوء العديد من المستوردين إلى سياسة تنويع البلدان التي يستوردون منها وذلك بعد تأثرهم سلبا جراء فترة الإغلاق في الصين.

وكما هو موضح في الجدول ١٠، فقد شهدت كافة مجموعات المنتجات الهندسية تقريبا نموا إيجابيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، وفي مقدمتها صناعة السيارات والتي حققت معدل نمو بلغ ٩١٪، بينما كانت مساهمة قطع غيار السيارات والكبلات والأجهزة المنزلية هي الأكبر في نمو صادرات القطاع بنصيب يصل إلي ٩١,٧٪ من إجمالي نمو الصادرات من الصناعات الهندسية.

وهناك ثلاث فئات فقط من المنتجات شهدت معدلات نمو سالبة خلال الفترة (يونيو-ديسمبر ٢٠٢٠)، مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وتحديدا، السلع البنية، والمنتجات المعدنية والمكن والمعدات، وتشكل مجتمعة ٤٠٪ من إجمالي الصادرات الهندسية، ومن ثم أدت إلى إبطاء نمو الصادرات الهندسية بنسبة ٥١٪.

الجدول ١٠: معدل نمو الصادرات منتجات الصناعات الهندسية خلال الفترة (يونيو-ديسمبر)

الصناعة	معدل النمو خلال الفترة (يونيو-ديسمبر)	المساهمة في نمو إجمالي صادرات الصناعات الهندسية
صناعة المركبات	٩١٪	٢٤٪
الصناعات الأخرى الطبية والفنية	٦٠٪	١٦٪
الكابلات	٢١٪	٣٢٪
الأجهزة المنزلية	٢٠٪	٢٩٪
قطع غيار السيارات	١٤٪	٣١٪
كهربائية والكترونية	٣٪	٤٪
السلع البنية	٩٪-	٤٤٪-
المعدنية	٢٢٪-	٣٪-
الآلات والماكينات	٢٧٪-	٣٪-
أخرى	٣٠٪	١٥٪

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات المجلس التصديري للصناعات الهندسية.

*تم حساب المساهمة في النمو بناء على نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الهندسية، فبالرغم عدم تغير الهيكل الكلي لها؛ حيث استوعبت الدول العربية والأوروبية معا ٩١٪ من إجمالي الصادرات خلال الفترة (يوليو-ديسمبر) ٢٠٢٠ مقابل ٩٢٪ في نفس الفترة من عام ٢٠١٩، وأسهمت المنطقتان معا بنحو ٦٩٪ من إجمالي النمو في صادرات الصناعات الهندسية خلال تلك الفترة، إلا أنه تجدر الإشارة هنا إلى أمرين:

- أولا، الزيادة الملحوظة في الصادرات إلى آسيا، وخاصة الصين ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالصين، حيث أسهمت زيادة الصادرات إلى تلك المنطقة بـ٤٢٪ من إجمالي النمو في صادرات الصناعات الهندسية على النحو الموضح في الجدول (١١). ووفقاً للمجلس التصديري للصناعات الهندسية، جاءت هذه الزيادة نتيجة نجاح أحد

المنتجين في تصدير شحنة كبيرة من الحافلات. والسؤال الآن هو ما مدى قدرة الصادرات الهندسية المصرية على الاستمرار في اختراق السوق الصينية.

- ثانيا، تراجع الصادرات إلى السوق الإفريقية رغم الزيادة الكلية في الصادرات الهندسية خلال الفترة (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠).

الجدول ١١: معدل النمو في صادرات الصناعات الهندسية إلى مختلف المناطق الجغرافية خلال الفترة (يوليو-ديسمبر ٢٠٢٠) مقارنة بـ (يوليو-ديسمبر ٢٠١٩)

المنطقة	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات قطاع الصناعات الهندسية
الدول العربية	١٪	٦٪
أوروبا	٨٪	٦٣٪
الدول الآسيوية	٢١٦٪	٤٢٪
الدول الإفريقية	-٨٪	-٧٪
الولايات المتحدة الأمريكية	-٣٠٪	-٤٪

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات المجلس التصديري للصناعات الهندسية.

*تم حساب المساهمة في النمو بناء على نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

٤- قطاع مواد البناء

يضم قطاع مواد البناء مجموعة متنوعة من المنتجات تختلف في طبيعتها واستخداماتها وقيمتها المضافة، وبالتالي اختلاف تأثير الأزمة عليها، وذلك على النحو التالي:

1 - فيما يتعلق بصناعة الحلي والأحجار الكريمة: يُلاحظ هنا اتباع تلك الصناعة نمطاً متميزاً للتصدير يختلف عن باقي الصناعات لطبيعتها الخاصة[٤] حيث شهدت الصادرات من الحلي والأحجار الكريمة اتجاها تصاعديا منذ الربع الثالث من عام ٢٠١٩ حتى الربع الثالث عام ٢٠٢٠ على النحو الموضح في الشكل (٩). وبالتالي لم تتأثر بالأزمة علي النحو المتحقق في الصناعات الأخرى.

[٤] تشكل نحو ٤٠٪ من إجمالي صادرات مواد البناء.

الشكل ٩: تطور الصادرات من الحلى والأحجار الكريمة خلال العامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠: بيانات ربع سنوية

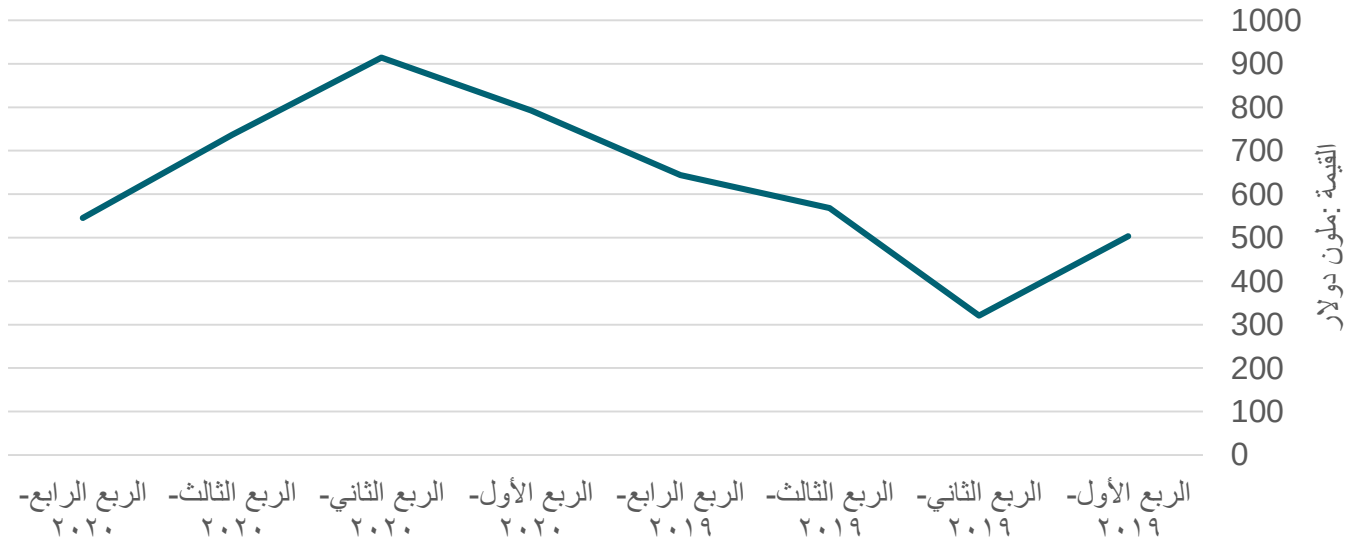

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات المجلس التصديري لصناعات مواد البناء.

وبمقارنة معدلات النمو السنوية والربع سنوية لصادرات منتجات مواد البناء شاملة الحلي والأحجار الكريمة وبعد استبعادها على النحو الموضح في الجدول ١٢، يتضح لنا ما يلي:

- استبعاد الصادرات من الحلي والأحجار الكريمة من صادرات مواد البناء يترتب عليه تخفيض معدل النمو السنوي للصادرات من مواد البناء من ٢٠٪ إلى ٢٪ فقط .
- تتبع الصادرات من مواد البناء بدون الحلي والأحجار الكريمة نفس النمط الذي تتبعه الصادرات الصناعية الأخرى، حيث تراجعت الصادرات منذ الربع الأول لتسجل أعلى معدل تراجع (٢٣٪) في الربع الثاني، ثم يبدأ التعافي خلال الربعين الثالث والرابع، وهذا هو النمط المعتاد للصادرات خلال عام الجائحة (٢٠٢٠).

الجدول ١٢: مقارنة معدلات النمو الربع سنوية والسنوية لصادرات مواد البناء شاملة الحلي والأحجار الكريمة وبعد استبعادها

	معدل نمو الصادرات بدون الحلي والأحجار الكريمة	معدل نمو الصادرات شاملا الحلي والأحجار الكريمة
الربع الأول	-١١٪	١٥٪
الربع الثاني	-٢٣٪	٣٩٪
الربع الثالث	٥٪	١٦٪
الربع الرابع	٤٠٪	١٤٪
يناير -ديسمبر	٢٪	٢٠٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري لمواد البناء.

وفيما يتعلق بالأداء التصديري لصناعات مواد البناء الأخرى بخلاف الحلي والأحجار الكريمة يُلاحظ وجود مجموعتين من المنتجات على النحو الموضح في الجدول ١٣.

الجدول ١٣: معدلات النمو السنوية لمنتجات مواد البناء خلال ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩**

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات قطاع مواد البناء
الحديد والصلب	٥٪	٥١٪
المواسير	١٤٪	١٪
الجسور والخزانات	٤١٪	١٠٣٪
النحاس ومنتجاته	١٪	٣٪
الألومنيوم ومنتجاته	٧٪	٥٢٪
الرخام	-٧٪	-٢٣٪
السيراميك	-١٧٪	-٤٢٪
الأدوات الصحية	-٨٪	-١٧٪
مواد العزل	-١٠٪	-٤٪
الأسمنت	١٢٪	٢٧٪
منتجات المحاجر	٩٪	٣٩٪
الزجاج	-١١٪	-٦٥٪
أخري	-٢٤٪	-٢٤٪

المصدر: حسابات المركز بناء على بيانات المجلس التصديري لمواد البناء.

*تم حساب المساهمة في النمو بناء على نسبة الصادرات في عام ٢٠١٩ بالأوزان الترجيحية.

** غير شامل الحلي والأحجار الكريمة.

المجموعة الأولى: هي تلك المنتجات التي شهدت معدل نمو إيجابي خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩، وتضم كلا من الحديد والصلب، المواسير، الجسور والخزانات، النحاس ومنتجاته، الألومنيوم ومنتجاته، الأسمنت، ومنتجات المحاجر، وقد حققت تلك المجموعة في مجملها معدل نمو يقدر بحوالي ٩٪. وداخل تلك المجموعة هناك بعض المنتجات التي استطاعت أن تحقق معدل نمو إيجابي خلال الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٢٠ على خلاف النمط التصديري العام لباقي المنتجات وهي إما مواد خام أو متعلقة بالنية التحتية العامة، وتحديدا، مواد المحاجر والجسور والخزانات، على النحو الموضح في الجدول ١٤. ويعد كلا المنتجين من أكبر المنتجات مساهمة في معدل النمو الإيجابي للقطاع علي الموضح في الجدول ١٣ عاليه.

الجدول ١٤: معدلات النمو الربع سنوية في صادرات منتجات مواد البناء في ٢٠٢٠ مقارنة بنفس الفترة عام ٢٠١٩

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الحديد والصلب	-٣٥٪	-٤٠٪	٤٠٪	٨٥٪
المواسير	٣٧٪	-٣١٪	٢٤٧٪	-٣٣٪
الكباري والتنكات	١٠٥٪	١٠٪	٣٠٪	٢١٪
النحاس ومنتجاته	-٢٥٪	-٣٣٪	٩٪	٧٤٪
الألومنيوم ومنتجاته	-٥٪	-٢٧٪	١١٪	٥٥٪
الرخام	-٣١٪	-٨٪	١٢٪	١٪
السيراميك	-٢٣٪	-٤٥٪	-١٦٪	١٠٪
الأدوات الصحية	-٣٪	-٢١٪	-١٦٪	٥٪
مواد العزل	٢٪	-٤٤٪	-١١٪	١٣٪
الأسمنت	-١٨٪	-٢٦٪	١٩٪	٨٨٪
منتجات المحاجر	١٤٪	١٢٪	١٧٪	-٤٪
الزجاج	-٧٪	-٣٨٪	-١٨٪	٢١٪
أخرى	-٢٧٪	-١٤٧٪	-٦٢٪	٤٤٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري لمواد البناء.

أما عن المجموعة الثانية: فتضم منتجات تراجعت صادراتها بمعدل١١٪ خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ وتضم كلا من الرخام والسيراميك والأدوات الصحية والمواد العازلة والزجاج. ويُلاحظ أن هذه المجموعة من المنتجات هي الأكثر ارتباطا بعمليات البناء والتشطيب الداخلي للمنازل وقد أسهمت تلك المنتجات سلباً في النمو الإجمالي لصادرات مواد البناء، حيث حققت معدلات نمو سالبة خلال العام، على النحو الموضح في الجدول ١٣ عاليه.

وبالنظر إلى تأثير الجائحة في عامها الأول علي التوجه الجغرافي للصادرات لكلتي المجموعتين من المنتجات نلاحظ ما يلي:

1 - فيما يخص المجموعة الأولى والموضحة في الجدول ١٥، فقد شهدت الصادرات من تلك المجموعة زيادة في الصادرات لكافة الأقاليم الجغرافية باستثناء الدول العربية والأميركتين، إلا أن الأكثر تأثيرا على معدل نمو صادرات هذه المجموعة هي الدول العربية التي يقدر نصيبها بـ٤٢٪ من إجمالي صادرات تلك المجموعة عام ٢٠١٩. وقد عادل من تأثير التراجع في صادرات الدول العربية، الزيادة في الصادرات إلى الدول الأوروبية التي تحتل المرتبة الثانية بنصيب يصل إلى ٣٢٪ عام ٢٠١٩ من إجمالي صادرات هذه المجموعة عام ٢٠١٩.

الجدول ١٥: معدل نمو الصادرات في المجموعة الأولى من منتجات مواد البناء إلى الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات المجموعة الأولى من منتجات مواد البناء
إفريقيا	٥٧٪	٤٥٪
الدول العربية	-١٢٪	-٥١٪
الأميركتين	-٣٨٪	-٣٠٪
أوروبا	٢٤٪	٨٢٪
باقي دول العالم	٤٦٪	٥٤٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري لمواد البناء.

أما فيما يخص المجموعة الثانية والموضحة في الجدول ١٦، فقد تراجعت صادراتها لكافة المناطق الجغرافية باستثناء الأميركتين والتي زادت الصادرات إليها بمعدل ٤٤٪، إلا أن الأكثر تأثيرا على معدل نمو هذه المجموعة هي الدول العربية والدول الأوروبية والتي تحتل ٤٤٪ و٣١٪ على التوالي من إجمالي صادرات هذه المجموعة عام ٢٠١٩.

الجدول ١٦: معدل نمو الصادرات في المجموعة الثانية من منتجات مواد البناء إلى الأقاليم الجغرافية المختلفة خلال عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩

	معدل النمو السنوي	المساهمة في نمو إجمالي صادرات المجموعة الثانية من منتجات مواد البناء
إفريقيا	-٣٠٪	١٢٪
الامريكتين	٤٤٪	-٢١٪
الدول العربية	-١٤٪	٥٦٪
أوروبا	-١٤٪	٤١٪
باقي دول العالم	-٩٪	١٢٪

المصدر: حسابات المركز المصري للدراسات الاقتصادية بناء على بيانات المجلس التصديري لمواد البناء.

نخلص من التحليل السابق إلى ما يلي:

- جاء التأثير السلبي لجائحة كورونا على أداء الصادرات المصرية أعلى من المتوسط العالمي؛ حيث تسببت الجائحة في تراجع حاد في الصادرات السلعية خلال الربع الثاني وتباطؤ التعافي فيما بعد مقارنة بالعالم، ما يشير إلى الحاجة إلى ضرورة مساندة الصادرات الصناعية المصرية لكي تتمكن من مواجهة المنافسة الشرسة في الأسواق العالمية لا سيما وأن الدول المنافسة قد تبنت سياسات داعمة لصناعاتها وصادراتها.
- بالرغم من زيادة صادرات القطاعات الصناعية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٠، إلا إنه يجب الحذر في تفسير هذه الزيادة واعتبارها بمثابة الرجوع إلى الوضع الطبيعي للأداء التصديري لهذه القطاعات، وذلك لأن علامات التحسن قد تكون نتيجة شحنات تصديرية قديمة بعد فترة الإغلاق، فضلا عن تأثير بداية الموجة الثانية من الجائحة في أوروبا في سبتمبر الماضي وتدابير الإغلاق المحلية المصاحبة لها والتي تم فرضها في

بعض البلدان. وبالتالي فإنه لا تزال هناك حاجة ماسة إلى مساندة الصادرات الصناعية المصرية في مواجهة المنافسة الشرسة التي تتعرض لها في الأسواق العالمية، ويجب اعتبار ملف الصادرات أولوية أولى في أجندة السياسات الحكومية، ولدى كافة الجهات المعنية.

- هناك تباين في درجة تأثر كل قطاع وقدرته على التعافي، ويرجع ذلك لعدة عوامل من بينها طبيعة القطاع نفسه وموسمية الطلب ووجود مخزون نتيجة الجائحة، وإلى أي مدى كان القطاع يعاني من مشكلات قبل الأزمة.
- هذا التنوع في أداء الصادرات الصناعية يتطلب تصميم برامج خاصة بكل قطاع وليس حلولا موحدة تطبق على جميع القطاعات.
- أخيرا، هناك حاجة إلى مراجعة شاملة لمنظومة رد أعباء الصادرات في ضوء ما سبق اقتراحه في تقرير منفصل لهذا الغرض، بما يدعم من تنافسية الصادرات المصرية.[٥]

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

2021 ECES (c)المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة

[٥] رأي في أزمة، العدد (٢٦)، منظومة رد أعباء الصادرات.